

6

# التسفييل أولوية مطلقة



## التّسفيّل أولوية مطلقة

يظلّ التشغيل في مقدمة اهتماماتنا وأولوياتنا، لأنّ الشغل في اعتقادنا من مقوّمات حقوق الإنسان، به تصان كرامة الفرد ويقوى استقرار المجتمع وتماسكه.

وإذ توفّقنا بفضل ما أرسيناه من خطط وبرامج وآليات، إلى التخفيض في نسبة البطالة بنقطتين بالرغم من تزايد أعداد الوافدين على سوق الشغل من سنة إلى أخرى، فإنّ النهوض بالتشغيل يبقى في صدارة التحديات الكبرى المطروحة علينا في المرحلة القادمة، لا سيما في ضوء تواصل ارتفاع الطلبات الإضافية وما تشهده من تغيير هيكلي مردّه الارتفاع المطرد لخريجي التعليم العالي المقبلين على سوق الشغل، والذين سيواجهون نسبة 70% من طالبي الشغل في غضون سنة 2014.

لذلك، سنعمل على تحقيق تعبئة شاملة من أجل رفع تحديّ التشغيل وإدماج الشباب في الحياة المهنية، وإحكام استغلال كل الإمكانيات الكامنة لاستحداث نسق التشغيل، سواء منه المؤجر أو للحساب الخاص، وفتح آفاق جديدة لاندراج الشباب في الحياة النشيطة وسيكون هدفنا الأول :

### 1/ إحداث 425 ألف موطن شغل خلال الخماسية القادمة

لتغطية كامل الطلبات الإضافية للسنوات الخمس القادمة بما يقلص نسبة البطالة بنقطة ونصف مع موفى سنة 2014.

وسنعمل على ألاّ تحرم عائلة تونسية واحدة من مصدر دخل يوفر حاجياتها ويحفظ كرامتها وسيكون هدفنا :

### 2/ لا أسرة دون مورد رزق أو شغل لأحد أفرادها على الأقل قبل موفى 2014.

3/ لا انتظار لأكثر من سنتين للحصول على شغل أو تربص أو تكوين تأهيلي عند التخرج مع نهاية الفترة القادمة.

وستشهد السنوات الخمس القادمة سنوات إنجاز برامج جديدة لتحقيق :

4/ فرصا أكبر للإدماج في الحياة المهنية أمام طالبي الشغل :

وسنعمل على تفعيل :

5/ الخدمة المدنية في انتظار الدخول للحياة المهنية

باعتماد مبدأ التطوع للعمل بمقابل لفترة محدودة، بالإدارة العمومية وفي الجماعات المحلية خاصة.

وتيسيرا للسبل أمام طالبي الشغل سنحدث :

6/ نقطة نفاذ مجاني إلى شبكة الأنترنات في كل معتمدية للبحث عن شغل

وكذلك في كل بلدية أو دار شباب أو دار ثقافة، وبمؤسسات التعليم العالي، وبالمراكز القطاعية للتكوين المهني.

ومما سيدعم هذا التوجه :

7/ التشجيع على بعث جمعيات للنهوض بالتشغيل والمساعدة على الإدماج في الحياة المهنية.

وبذل مزيد الجهود :

8/ لإرساء مقومات الاقتصاد التضامني وتطوير مجال جديد للتشغيل في ميدان مهن الجوار المعروفة ومهن الجوار المستحدثة.

ودعما لروح المبادرة لدى الشباب سيتم :

9/ وضع إطار قانوني جديد للباعث الذاتي في المشاريع الصغرى :

• يتسم بنظام مبسط وتحرري في مجالي الجباية والمساهمة في الضمان الاجتماعي على أساس المداخل المحققة وبإجراءات ميسرة.

إلى جانب :

10/ تطوير المرافقة عند إحداث مواطن الرزق وتدعيم منح المساعدة.

11/ الترفيع بنسبة 50 % في سقف قروض البنك التونسي للتضامن في مجال إحداث المشاريع للحساب الخاص.

12/ الترفيع في سقف القروض الصغرى الممنوحة من قبل الجمعيات التنموية.

13/ عقد اتفاقيات شراكة بين البنك التونسي للتضامن والهيكل المعنية مثل البلديات لتمويل مهن الجوار وحفز حاملي الشهادات العليا على الإقبال عليها.

وفي إطار توجهات المرحلة، سنركز الجهود على :

14/ استكمال تأهيل مكاتب التشغيل وتفعيل دورها في الملاءمة بين العرض والطلب في سوق الشغل.

15/ دعم دور القطاع الخاص في تطوير أداء سوق الشغل بالحفز على بعث مؤسسات مختصة بالإدماج المهني.

16/ تطوير تشريع الشغل بما يواكب الواقع الاقتصادي الجديد وأشكال العمل المستحدثة.

ومما سيساعد على تحقيق جملة تلك الأهداف :

17/ وضع مصنف محين للمهن والمهارات التي تتوفر لها آفاق واعدة في مجال العمل المستقل.

18/ تركيز شبكات من الخدمات لفائدة المؤسسات والأشخاص تنشط تحت العلامة الأصلية بما يوفر فرص تشغيل جديدة لخريجي منظومة التعليم والتكوين.

19/ مساعدة الراغبين في ممارسة عمل مستقل على اكتساب المؤهلات الضرورية، بتمكينهم من صكّ تكوين للغرض.

20/ انتهاج سياسة نشيطة للتعاون الفني ؛

تفتح آفاقا أوسع لفرص تشغيل الكفاءات والمهارات التونسية بالخارج من ناحية، ولإكسابها مزيد الخبرة والحرفية في مجالات اختصاصاتها من ناحية أخرى، مع دعم هذه الكفاءات في مجال حذق اللغات الأجنبية.